



الحاكمة كاثيري هوكون

للتنشر فوراً: 2021/10/22

الحاكمة هوكون توقع تشريعاً لإصلاح العدالة الجنائية لمنح السجناء السابقين من سكان نيويورك فرصاً ثانية، مما يقتل من عودتهم إلى الأفعال الإجرامية ويعزز السلامة العامة

التشريع (S.294-A/A.2573-A) يسمح للأفراد المحكوم عليهم سابقاً بارتكاب جنائية بالقيام بدور وكيل تركة

التشريع (S.2803/A.5707) يسمح للأفراد بأداء أعمال حسنة النية دون مخالفة الإفراج المشروط

التشريع (S.2630/A.5549) يسمح بمنح شهادات السلوك الجيد فور انتهاء الإفراج المشروط مبكراً

التشريع (S.2801-A/A.5705-A) يسمح للأفراد الخاضعين للإفراج المشروط بالاحتجاج على ظروف العمل

وقعت الحاكمة كاثيري هوكون اليوم مجموعة تشريعات إصلاح العدالة الجنائية لتصبح قانوناً لمنح سكان نيويورك المسجونين سابقاً فرصاً ثانية، مما يعزز السلامة العامة ويقلص فرص عودتهم إلى الإجرام. يسمح التشريع للأفراد الذين سبق أن أدينوا بارتكاب جنائية بالعمل كوكلاء تركة، ويسمح للأفراد المسجونين السابقين بأداء أعمال حسنة النية دون مخالفة الإفراج المشروط. كما يسمح بمنح شهادات حسن السلوك فور انتهاء الإفراج المشروط المبكر ويسمح للأفراد الخاضعين لأنواع مختلفة من الإفراج المشروط بالاحتجاج على ظروف العمل.

تأتي هذه التشريعات تعزيراً لرؤية الحاكمة هوكون لتحقيق نهج متوازن للسلامة العامة يعزز الإنصاف في نظام العدالة الجنائية مع ضمان الحفاظ على أمن ولاية نيويورك. وتزيد هذه التشريعات من الفرص الاقتصادية والاجتماعية لسجناء نيويورك السابقين العائدين إلى مجتمعاتهم، وتدعم عدالة نظام العدالة الجنائية. ويتضمن نهج الحاكمة أيضاً تدابير للتأكد من أن الهيئات الحكومية والمحلية تطبق القوانين بشكل آمن وفعال.

قالت الحاكمة هوكون: "منذ طويل الأمد، ونظام العدالة الجنائية يسلب الحقوق الأساسية للسجناء السابقين - وخاصة أصحاب البشرة الملونة - حتى بعد أن سدوا ديونهم للمجتمع. إن مجموعة التشريعات هذه تتخذ خطوات إيجابية إلى الأمام للتأكد من أن نظام العدالة الجنائية في نيويورك يعامل الجميع بإنصاف مع تعزيز أمن وسلامة أحيائنا. من المهم أن نعزز بيئة آمنة مع ضمان حصول سجناء نيويورك السابقين على فرصة ثانية."

السماح للأفراد المحكوم عليهم سابقاً بجنائية تولي دور وكيل تركة (S.294-A/A.2573-A)

يمنح هذا التشريع للنائبين الذي أدين بجنائية وقضى عقوبة السجن كاملة أن يكون وصياً على التركة العائلية. كان هذا القانون سابقاً يمنع أي شخص مُدان بارتكاب جنائية من العمل كوكيل تركة، حتى لو تم تسمية هذا الشخص كمنفذ للتركة في وصية أحد الوالدين المتوفى أو أحد أفراد الأسرة. يسمح التشريع للمحاكم بالاستمرار في تقييد قدرة الشخص على أن يصبح وكيلاً في بعض الحالات التي ارتبطت فيها الإدانة السابقة بالاحتيال أو الاختلاس، أو في الحالات التي كانت فيها الجريمة تضر برفاهية الدولة.

قال السيناتور زينور ميري: "تختار العائلات الوكلاء لتنفيذ معظم شؤونهم المالية الشخصية، ويجب أن يتمتعوا بحرية اختيار الوكيل أو الوصي حسب رغبتهم، بغض النظر عن سجل إدانته الجنائي. وعندما نسمح للأشخاص - بغض النظر عن سجلاتهم الجنائية - بتكليفهم لاتخاذ قرارات عائلية مهمة، فنحن نساعد على إعادة اندماجهم في مجتمعاتنا. وأنا ممتن

للحاكمة هوكول لتوقيعها على مشروع القانون وغيره من التدابير لزيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية لسجناء نيويورك السابقين وأسرهم".

قال عضو الجمعية تشارلز دي فول: "أود أن أشكر الحاكمة هوكول على توقيعها مشروع القانون (A.2573-A) الذي قدمته ليصبح قانونًا ولإقرارها بحق سكان نيويورك في كونهم قادرين على اختيار وكيل لممتلكاتهم بغض النظر عن سوابقهم. لا ينبغي للتاريخ الجنائي السابق أن يلعب دورًا في قرارات الأسر المكشوفة بتسوية ممتلكاتهم".

السماح بالعمل حسن النية دون مخالفة الإفراج المشروط (S.2803/A.5707)

يسمح هذا التشريع للعمال المفرج عنهم بأداء أعمال حسنة النية، مثل العمل الإضافي أو النوبات الليلية، دون مخالفة الإفراج المشروط. لن تعتبر مشاركة أولئك العمال في الأعمال حسنة نية أو السفر أثناء أوقات حظر التجول مخالفة للإفراج المشروط.

السماح للأفراد الخاضعين للإفراج المشروط بالاحتجاج على ظروف العمل (S.2801-A/A.5705-A)

يسمح هذا التشريع للأفراد الخاضعين لعدة أنواع من الإفراج المشروط بالاحتجاج على الظروف المتعلقة بالعمل. قبل التوقيع على هذا التشريع، لم يكن هناك قانون قائم يحمي حق الشخص الخاضع للإفراج المشروط في الاحتجاج على ظروف العمل.

قال السيناتور جمال بيلى: "هذا انتصار ساحق للعمال المتضررين من العدالة وسكان نيويورك العاملين في كل مكان، ولم يكن ممكنًا لولا الدعم الثابت من شركائنا في العمل الذين قاتلوا بلا كلل أو ملل من أجل تمرير هذه القوانين. سيؤدي هذا التشريع الأول من نوعه في البلاد إلى إزالة العوائق الكبيرة في وجه العمال العائدين إلى المجتمع، وتوسيع الحق في الاحتجاج، مما يضمن للعمال المسجونين سابقًا المشاركة بحرية في الاحتجاجات العمالية والعمل حسن النية دون خوف من مخالفة الإفراج المشروط. بتوقيع هذه القوانين، تقود نيويورك الأمة في دعم الحماية للعمال المتضررين من العدالة وكسر حلقة العودة إلى الإجرام والعمل الاستغلالي. سيسمح هذا التشريع للأفراد العائدين إلى مجتمعاتهم لإعادة الانضمام للقوى العاملة بشكل هادف، والتغلب على وصمة السجن، وإسماع صوتهم في الكفاح من أجل معايير عمل عادلة ووظائف آمنة وذات جودة. أود تقديم الشكر للحاكمة هوكول وزعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستيفارت-كوزينز، ورئيس الجمعية كارل هيبستي، وعضوة الجمعية لاتويا جوينر على تنفيذ التشريع في الجمعية، وزملائي في كلا المجلسين، وشركائنا في العمالة على مناصرتهم المستمرة نيابة عن جميع العاملين".

وقالت عضوة الجمعية لاتويا جوينر: "إن الترحيب بعودة السجناء إلى المجتمعات من خلال تقليل العوائق والحوجز التي تحول دون توظيفهم هو الفعل الصائب من طرفنا. سيعزز ذلك استثمار نيويورك في إعادة بناء حياتهم وتعزيز العدالة في جميع أنحاء ولايتنا. وبالعامل مع شركاء في مجتمعات العمل والعدالة الاجتماعية، تم تطوير هذا التشريع لإعادة فتح أبواب الفرص لكل من يسعى بهمة إلى تغيير حياته، من خلال إزالة العوائق التي كان لها تأثير مدمر على العمال المتضررين من العدالة. أود أن أشكر الشركاء الذين ناصرنا هذا التشريع بشدة، وشركائي في الحكومة رئيس مجلس النواب هيبستي والسيناتور بيلى لمناصرتهم هذه المبادرة. وأشكر الحاكمة هوكول على توقيع مشروع القانون - معًا سنصنع فرقًا في حيوات لا حصر لها".

منح الشهادات فور انتهاء الإفراج المشروط مبكرًا (S.2630/A.5549)

يبسط هذا التشريع عملية الحصول على الشهادات الصادرة عن إدارة الإصلاحات والإشراف المجتمعي بولاية نيويورك، والتي من شأنها مساعدة السجناء السابقين في إثبات عدم ارتكابهم أي جرائم منذ إطلاق سراحهم من السجن. يمكن الآن منح الشهادات فور انتهاء الإفراج المشروط مبكرًا لحسن السلوك. يمكن تقديم الشهادات لأصحاب العمل المحتملين وأصحاب العقارات وغيرهم، ويمكن عرضها على المجالس المحلية للانتخابات كدليل على استعداد الحق في التصويت. سابقًا، كان يُطلب من السجناء السابقين الانتظار من ثلاث إلى خمس سنوات بعد إطلاق سراحهم للتقدم بطلب للحصول على شهادات. كما كانوا يخضعون في كثير من الأحيان للتحقيقات لأنهم أكملوا مدة الإفراج المشروط وأصبحوا غير ملزمين بتقديم تقارير منتظمة إلى ضباط الإفراج المشروط.

قال السيناتور جيمس ساندرز الابن: "بالموافقة على التشريع، أصبح لدى سكان نيويورك الذين قضوا مدة محكوميتهم فرصة أفضل لسرعة تلقي شهادات الإفراج لحسن السير والسلوك وإغاثة العجز لمساعدتهم في أن يصبحوا مواطنين منتجين ومساهمين في المجتمع من خلال تقليل الإجراءات الروتينية وتوفير أموال دافعي الضرائب".

قال رئيس مجلس تجارة البناء والتشييد في نيويورك الكبرى، غاري لاباربيرا: "سكان نيويورك يستحقون فرصة العمل وإعالة أسرهم دون وجود تهديد متمثل في ظروف العمل السيئة ومخالفة الإفراج المشروط، وهذه القوانين تجعل نظام العدالة الجنائية أكثر إنصافاً للسجناء السابقين. العمل حسن النية كالساعات الإضافية أو النوبات الليلية قد يمثلان مصدرًا مهمًا لدخل العائلات التي تركض وراء لقمة العيش، وسكان نيويورك من السجناء السابقين ليسوا استثناءً من القاعدة التي تنص على حق كل فرد في ظروف عمل مناسبة. أنا فخور بتأييد هذين المشروعين وأشكر الحاكمة هوكول على توقيعهما ليصبحا قانونين."

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)